كشف الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى - الأوروبى عن أنه قد آن الأوان لاستفادة مصر من الموارد الطبيعية من الرياح والشمس، خاصة فى قطاعات السياحة وتحلية المياه فى المناطق الساحلية، لافتاً فى حواره الخاص للعالم اليوم - على هامش انعقاد مؤتمر لإعلان تقرير الشرق الأوسط لفريق عمل الطاقة بمنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى - حيث تم فى العام الماضى تنظيم المؤتمر العالمى العاشر لطاقة الرياح والمؤتمر الثانى الأورومتوسطى اللذين جذبا أكثر من ألف شركة متخصصة إلى مصر، ونعمل حاليا على توطينهم من خلال عدد من البرامج الثنائية والإقليمية، مضيفاً على مدى العقد الماضى، أن مصر أضافت ما يقرب من 550 ميجاوات من مزارع الرياح، وذلك بفضل شركائنا فى التنمية، من دول الاتحاد الأوروبى، على رأسها ألمانيا، الدانمارك، هولندا، إسبانيا، وكذلك اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت مصر واحدة من أول البلدان فى جميع أنحاء العالم للاستفادة من صندوق التكنولوجيا النظيفة والذى يقدر بنحو 5,2 مليار دولار التى يتم إدارتها من قبل البنك الدولى، مطالباً خلاصة جديدة وفاعلة فى القوانين لتسهيل الإستفادة من تلك الإستثمارات التى يعرضها الاتحاد الأوروبى خلال الفترة القادمة حيث إنه من المفترض أن تهدف خطتنا الوطنية فى الرياح لزيادتها من 12٪ إلى تحقيق معدل بمقدار 20٪ من الطاقة المتجددة بحلول عام2020 وفى السطور التالية تفاصيل الحوار:

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى الأوروبى لـ «العالم اليوم»:

نسعى للاستفادة من 22 مليار يورو من الاتحاد الأوروبى لإنتاج الطاقة المتجددة

خطة مصر القادمة زيادة إنتاج الطاقة النظيفة من 12 إلى 20٪ بحلول عام 2020

لدينا إمكانيات للاستثمار فى الطاقة المتجددة لوفرة المزارع والشمس والرياح

□ برأيك لماذا تلجأ دول الاتحاد الأوروبى للطاقة المتجددة وتختار منطقة البحر المتوسط ومنها مصر لتنفيذ مشاريعها بمبالغ تصل إلى 22 مليار يورو؟

■■ مع عبور سعر النفط وتجاوزه حاجز الـ100 دولار، فلم يعد أمام الدول المانحة خيار سوى استغلال الطاقة المتجددة. فهذا هو السبيل الوحيد حسب دراستها للخروج من أزمات الطاقة المقبلة.أما بالنسبة لاختيار الاتحاد الأوروبى لمنطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة مصر لأنها تتمتع بأرض وفيرة، والشمس والرياح، والتى من شأنها أن تجعل أى مشروع الطاقة المتجددة أكثر جدوى من أى مكان آخر فى العالم. فآن الأوان لاستفادة مصر من الموارد الطبيعية التى حبانا بها الله من رياح وشمس خاصة فى قطاعات السياحة وتحلية المياه خاصة فى المناطق الساحلية وهو ما يقوم الاتحاد حاليا بالعمل على جذب الاستثمارات والتكنولوجيات المتقدمة فيه حيث تم فى العام الماضى تنظيم المؤتمر العالمى العاشر لطاقة الرياح والمؤتمر الثانى الأورومتوسطى اللذين جذبا أكثر من ألف شركة متخصصة إلى مصر، ونعمل حاليا على توطينهم من خلال عدد من البرامج الثنائية والإقليمية.

قوانين

□ ما المطلوب لتحقيق ذلك؟

■■ المطلوب خلاصة جديدة وفاعلة فى القوانين لتسهيل الاستفادة من تلك الاستثمارات التى يعرضها الإتحاد الأوروبى .

□ هل لمصر سابقة أعمال فى هذه المجالات تتيح لها التمكين من تلك الفرص الجديدة فى استثمارات الطاقة المتجددة؟

■■ على مدى العقد الماضى أضافت مصر ما يقرب من550 ميجاوات من مزارع الرياح وذلك بفضل شركائنا فى التنمية، من دول الاتحاد الأوروبى، على رأسها ألمانيا، الدانمارك، هولندا، إسبانيا، وكذلك اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت مصر واحدة من أول البلدان فى جميع انحاء العالم للاستفادة من صندوق التكنولوجيا النظيفة والذى يقدر بنحو 5,2 مليار دولار التى يتم إدارتها من قبل البنك الدولى .

□ وماذا عن الجديد لإنتاج الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة داخل مصر؟

- لإعلان تقرير الشرق الأوسط لفريق عمل الطاقة بمنظمة التعاون الاقتصادى بالإضافة إلى تمويل من الحكومة المصرية يشتمل على الخامات والمنتجات المحلية .

□ وما خطة مصر المقبلة للطاقة المتجددة حتى عام 2020؟

■■ تهدف خطتنا الوطنية فى الرياح لزيادتها من 12٪ إلى تحقيق معدل بمقدار 20٪ من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020، وفى هذا نحن نرحب كل من شركائنا فى التنمية والمستثمرين من القطاع الخاص للانضمام لدينا السعى للحصول على مكان أنظف لأطفالنا .

□ وما مقدار مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الجديدة للطاقة المتجددة وما دور الحكومة فى هذا المجال؟

■■ سيتقدم القطاع الخاص بمساهمة تصل إلى نحو 66٪ من الخطة من خلال العطاءات التنافسية، واتفاقيات الشراكة مع كبرى الشركات العالمية، وتلك الاتفاقيات ستساعد فى التعريفة الجمركية بين مصر والدول، وفى هذا الإطار يجب على الحكومة أن توفر اتفاقية شراء الطاقة السيادية لمدة 25 عاما من هذه الشركات المنتجة الجديدة، ويجب على المستثمر الاستفادة الإعفاء من التداول لضريبة الكربون، إلى جانب مجموعة من الحوافز الشاملة ، منها تخصيص

شركة أوروبية لأول مرة تعمل على إنتاج 200 ميجاوات بمزرعة بالغردقة

أكثر من600,7كيلومتر مربع من الأراضى الصحراوية لمشاريع طاقة الرياح فى المستقبل جنبا إلى جنب مع جميع التراخيص المطلوبة، وإعداد دراسات تقييم الأثر البيئى، وإعفاء مكونات وقطع الغيار لمشاريع الطاقة المتجددة من الجمارك وضريبة المبيعات.

□ وما أبرز الشركات التي ساهمت في مشروعات الطاقة المتجددة داخل البلاد؟

■■ لقد كانت شركة إرنست ويونج من أوائل الشركات للإستثمار فى مجال الطاقة المتجددة بمصر وهى من أوائل الشركات التى سجلت فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهى مؤشرات جاذبية للاستثمار بالبلاد، وكانت ذات كفاءة عالية فى استخدام الطاقة وتوطين معدات الطاقة المتجددة فى طليعة الاستراتيجية الصناعية والمطلوب الآن التعاون مع وزارتى الكهرباء والطاقة والاستثمار، والبحث العلمى. ومن خلال هذا التعاون، ستنتقل مصر من نقل التكنولوجيا لتطوير التكنولوجيات المحلية فى تصنيع ريش والأبراج، وفى الوقت الحاضر، فقد بدأت العديد من شركات التوربينات التصنيع محليا .

□ هل هناك أجندة أعمال للاستثمار فى الطاقة حتى 2020؟

■■ لدينا جدول أعمال حتى عام 2020، فى السوق المحلية لاستخدامات الطاقة المتجددة، وتتمتع مصر بميزات للتسويق مع الأسواق الإقليمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة إلى جانب الإتفاقيات مع العالم العربى ودول الكوميسا والاتحاد الأوروبى ودول الافتا وميركوسور، التى تدعمها كما يتوافر لدينا قاعدة صناعية حديثة وعمالة مهرة منخفضة التكلفة، مما يجعل تصنيع وإنتاج الطاقة المتجددة فى مصر خيارا مربحا.

□ بصفتكم رئيساً لمجلس الأعمال المصرى الأوروبى ووسط هذا الحشد العالمى من المسئولين والخبراء ورجال الأعمال بماذا تنصحون؟

■■ نحن ندعو فى هذا المقام جميع رجال الأعمال المحليين والأجانب المهتمين للاستثمار الفورى فى مجال الطاقة المتجددة، أو التعاقد من الباطن، للاسراع فى نقل التكنولوجيات داخل مصر، أرض الفرص. كما يجب علينا دعم استباقى لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق مشاريع الطاقة المتجددة، البديلة عن استخدامات أنواع الوقود الأحفورى، وبهذه المشاريع سنخلق فرص عمل ووظائف نحن بحاجة شديدة لها لتوفير حياة معيشية أفضل للأجيال فى المستقبل .

ألف شركة أوروبية متخصصة فى الطاقة النظيفة أضافت 550 ميجاوات من مزارع الرياح لمصر

جريدة العالم اليوم (صفحة6) 2013/4/15 العالم اليوم